صناعة السلام بـ«أبغض الحلال»!

■ ليس من هم يضني إرادة الإنسان مثل هموم صناعة السلام، ذلك ليس لأن العالم يجهل وسائل إرساء دعائم السلام، بل لأن الكثير من بلدانه وشعوبه لا يجيدون استخدام هذه الوسائل على النحو الأمثل الذي يوصله إلى غاياته.. فالسلام ليس فناً، وإنما حكمة تصنعها المعرفة والتجارب المتراكمة، ومهارة الربط بين حلقاتها وخلق معادلات جديدة تكون هي الرهان الحقيقي لإيجاد مناخ السلام.

ومع أن هناك قواسم مشتركة أو مبادئ عامة لصناعة السلام لكن تبقى الخصوصيات الوطنية هي صاحب القرار الأخير في صنع السلام، فظروف صنع السلام في الولايات المتحدة تختلف في الكثير من خصوصياتها مع تلك التي تتبناها المملكة المتحدة أو السعودية، أو اليمن لأن الخرائط الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية لدى كل بلد لا تتماثل مع الآخر.. وإذا ما كانت إحدى الدول الكبرى تعتبر توجيه جيوشها إلى إحدى جهات العالم لإشعال حرب هو مشروع لترسيخ السلام العالمي، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة لليمن التي تعتبر أي عمل مسلح بمثابة تهديد للسلام وهو ما يدفع اليمن لوصف قواتها المسلحة بأنها «دفاعية» لأنها لم يسبق لها أن مارست عملاً عدوانياً!.

محمد حسين العيدروس

وضمن الأطر العامة فإن هناك عناصر كثيرة تتحكم في صنع هذا المناخ، منها الظرف الاقتصادي، والثقافي والنظام السياسي الحاكم ونهجه في إدارة السلطة.. ورغم أن هناك من يقول أن الفقر عامل أساسي في تغييب فرص السلام، لكننا نجد في بلد «ثري» كالمملكة العربية السعودية نفس التهديد الإرهابي الذي يتعرض له اليمن «الفقير».. وحتى لو قارنا كل البلدين بالولايات المتحدة الأغنى من الجميع نجد أن معدلات الجريمة أكثر ارتفاعاً في الولايات المتحدة عما هي عليه في اليمن والسعودية.. فالفقر ليس ذريعة لتبرير العنف، لأن العنف ثقافة مريضة يتحلى بها المهزومون نفسياً، وإيمانياً، والعاجزون عن تقديم شيء لشعوبهم لذلك يحاولون تخريب كل شيء ليتساوى الجميع بالفشل والعجز..!

وعلى هذا الأساس تحول البعض للحديث عن العامل الثقافي، مفترضاً أن تدني وعي بعض الشعوب كان وبالاً على أمتها واستقرارها، لذلك أولت القيادة السياسية اليمنية جل اهتمامها لإقامة التوازنات المجتمعية التي تسير فيها السياسة والاقتصاد والثقافة بخطوط متوازية مع بعضها البعض.. انطلاقاً من إيمانها بأن الفقر قد يكون أكثر أمناً عندما يكون قائماً في بيئة سياسية ديمقراطية تكفل له فرصاً عادلة في تراجع معدلاته، كما أنه لن يكون بنفس الخطورة حين تواجهه ثقافة غنية بالقيم الأخلاقية والإنسانية.

في اليمن نحن نراهن على الديمقراطية وحكمة القيادة السياسية في تخفيف آثار الفقر والحيلولة دون تحوله إلى ذريعة للاتيان بالعنف والإرهاب لكننا ما زلنا نواجه صعوبة في موازنة الخط الثقافي مع ذلك المنهج، اذ اننا ورثنا عن العهود البالية مواريث سلبية ثقيلة جداً مازلنا ندفع ثمن فاتورتها الباهظة في صعدة او بعض المناطق الأخرى التي ما زالت تحتضن عقليات بالية، ومنغلقة على ماضيها تحاول إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء ونسف انجازنا الثوري والتنموي بثقافة العنف في واحد من الرهانات المستحيلة التي لن تضع الدولة أمام خيار اللجوء إلى أبغض الحلال الردع بالقوة طبقاً للعشوائية الدستورية بعد أن تتقطع كل السبل للحوار والخيارات السلمية الأخرى.

ربما علينا في هذه المرحلة الاعتراف كقوى سياسية متعددة بأن الجميع أولى مسألة الصراع الحزبي والتنافس الانتخابي والمناكفات المختلقة أكثر من استحقاقها وأفرط الجميع فيها على حساب الهدف السامي من التحول الديمقراطي الذي يسعى للارتقاء بانسانية الفرد ووعيه الثقافي بخياراته الوطنية وليس خياراته الحزبية وحسب مثلما هو حاصل اليوم لذلك تظهر بين الحين والآخر دعوات العودة للماضي المظلم لأن ثقافة الماضي تواجه من قبل مختلف القوى الوطنية بثقافة حداثية تجتثها من أساساتها وتحرر الساحة الشعبية منها.. فانعكس الأمر سلباً على فرض السلام والتنمية وصرنا جميعاً نعاني من دعاة العنف الذين يعكرون صفو ديمقراطيتنا ويعيقون مسيرة تقدمنا..إن المشاكل التي نواجهها في اليمن هي ليست مشاكل سياسية- كما يفسرها البعض- بقدر ما هي أزمات ثقافية تتولد عن عدم مواكبة جهدنا في التغيير الثقافي لتحدياته المرحلية، وبالتالي فإن النهضة السياسية والتنموية التي شهدتها اليمن اصطدمت بالفجوة الثقافية عند بعض الفئات وهذه الفجوة تسبب في خرق صمام الأمان الذي يضبط المناخ السلمي للمجتمع.

لا شك أننا قادرون على تجاوز بعض الأزمات والفتن التي تشتعل من حين لآخر لكننا لا نستطيع أن نقول إن أسباب تلك الفتن قد أزيلت وتلاشت، وهذا يعني انها تمتلك قدرة الطفو على ساحة الاحداث مجدداً، وعليه فإن مسؤولية جميع القوى الوطنية هي ليست فقط التنافس الانتخابي أو السلطوي بقدر ما هي النهوض الشامل بوعي الفرد والمجتمع والانتقال به من الحالة القلقة إلى أن تصبح مصدر توازن قيم المجتمع وكبح جماح نزواته المهددة للأمن والسلام.. فاننا جميعاً لن نهنأ بممارساتنا الديمقراطية طالما هناك من يحمل السلاح ويحاول فرض نفسه ومطالبه بالقوة التي تملي على الدولة مسؤولية ردعها بالقوة أيضاً طبقاً لمسؤولياتها الدستورية في حماية الأمن العام للبلد وهو خيار قد تنجر اليه الدولة مرغمة لكنه في النهاية يمكن وصفه بأنه «أبغض الحلال»!!□

الصـــراع الأســري على الحكـم «١١»

المعادل الآخر لتخلف اليمن

■ التأمل في الوصية

شائف علي الحسيني

واجه أولاد المتوكل على الله اسماعيل بن القاسم بعد موت أبيهم مالايحتمل من التعب والعناء والكد والتشرد ومشقة الصراع الطويل بينهم وبين أبناء عمومتهم والجحود أيضاً من بعض الأسرة نفسها بما قام به أبوهم من تأسيس دولة وحكم لبيت القاسم لم يسبق إليه أحد قبله، واستمرت أحوالهم في التدهور إلى أن أُخرجوا بشكل نهائي من ساحة الحكم في الأخير على يد صاحب المواهب الإمام محمد أحمد بن الحسن بعد منافسة شديدة بينهم وبينه على الإمامة وتشريدهم في الأقطار وسجن بعضهم وهي خصومة استمرت بينهم وبينه لفترة طويلة وأدت في الأخير إلى ما أدت إليه من إقصائهم ليس فقط من الإمامة ولكن من ولاية المناطق بعد أن كانوا في ظل أبيهم أمراء وولاة على أخصب مناطق اليمن وأهمها «اليمن الأسفل وصنعاء ورازح وتهامة وبلاد أنس وغيرها»، متميزين في إمارتهم يشار إليهم بالبنان وتضرب بهم الأمثال في النبل والإمارة ويتقرب منهم خاصة الناس وعامتهم ويباركون للإمام بما أنجب وربى وعلَّم معززين مكرمين وكأنهم نجوم ساطعة في السماء لا في الأرض، فوجدوا أنفسهم بعد ذلك النعيم في حالة لاتسر تحيط بهم العداوات من كل جانب وينازعهم الآخرون على ماتحت أيديهم من نفوذ في المناطق، وربما أنهم كانوا في هذه الحال من الجاه والاحترام لايعلمون بما تخبئه لهم الأيام من المفاجآت وأنه سيتم التخلي عنهم من الأقربين والأبعدين بمجرد شعورهم أنه لم يعد لديهم مصلحة منهم وأنهم أصبحوا في المعارضة وليسوا في السلطة.

ثارت ضدهم مراكز القوى في شهارة وصعدة والغراس والمنصورة في الحجرية وغيرها، كل يحاول الحصول على أكبر قدر من الغنيمة بعد وفاة أبيهم ولولا صعود ابن عمهم المهدي احمد بن الحسن للإمامة الذي حفظ الجميل لأبيهم ولأخيهم محمد لتغيرت الأحوال من أول وهلة.. فالطامحون قد سعوا بكل السبل لإخراجهم من الولايات التي يحكمونها ليحلوا بدلاً عنهم كون هذه الولايات زراعية خصبة وعطاؤها المالي كبيراً وهو مايتسابقون عليه منذ تولي المتوكل الإمامة بعد أخيه المؤيد الكبير، وقد استمروا محافظين على وجودهم في فترة حكم المهدي أحمد وحكم أخيهم المؤيد الصغير وهي فترة استمرت لعشر سنوات كلها مكابدة وجهاد وصد ورد ثم بعدها سنوات طويلة عجاف لاقوا فيها الويلات والمحن من كل جانب.

هذه ليست هي القضية التي نود تناولها والإشارة إليها إنما ما علق في الذهن من خلال الاطلاع على سير تاريخ هذه المرحلة هو: لماذا لم يرتب الإمام المتوكل على الله اسماعيل أوضاع أبنائه بالشكل الذي يضمن استمرارهم لفترة لاحقة في الإمامة والإمارة ويجنبهم سوء المعاملة والإقصاء التي واجهوها بعد موته خاصة وهو صاحب النفوذ الكبير بين سائر مراكز القوى؟ فلماذا لم يوص لأحد أولاده بخلافته؟ وقد جرت العادة ان تتم مثل هذه الأمور بطريقة أو بأخرى وهو ان يتولى مقاليد الأمور غالباً من يسميه الإمام خليفة له سواء من أبنائه أو من اخوانه مع بعض الاجراءات الشكلية التي تتم عند الاختيار خاصة وقد خلف ثلاثة عشر ولداً ذكوراً وترك خزائن الأموال مملوءة وسلم مفاتيحها لابنه محمد.

فهل ما حصل لهم لاحقاً كان حاضراً في تفكيره قبل وفاته؟ وبذلك أحجم في أن لا يوصي لأحد منهم لخلافته تجنباً لمثل هذه المشاكل التي حصلت، أم انه من باب الالتزام بشروط الاختيار للإمام وفقاً للقاعدة الزيدية فأبعد نفسه عن هذا الطريق.. فوصيته قد جاءت خالية من الاشارة إلى الجانب السياسي، فمن يقرأها لايجد فيها شيئاً من هذا القبيل السياسي أو غيره سوى وصية عامة مثل سائر الوصايا التي يوصي بها عامة الناس.. فقد وردت فيها جزئيات تؤكد على هذا النحو «وابتغوا من فضل الله ولايحملكم التقيد بالسكون في البيوت على ذلك، فاطلبوا الرزق من فضل الله وتنقلوا ولاتتخذوا السؤال حرفة فبئست الحرفة هي، وأنها معينة على الفقر ولكن اطلبوا الرزق الحلال بإحياء الأموال وإن أمكن أن تجعلوا لكم نواباً في البيع والشراء فهو حسن نافع وإن لم يكن إلاّ بأنفسكم فافعلوا فلئن يؤجر احدكم نفسه خير له من أن يأكل الحرام»(١) .

وباستثناء أمر واحد أوصى به هو تسليم مفاتيح خزائن الأموال حق بيت المال إلى بن ولده محمد قائلاً له: «العهدة عليك في الأعمال»، ومع انها فسرت على أن ذلك تلميح لخلفه ابنه محمد ولكن واقع الحال لم يؤكد ذلك ولم يتضح ما يدل على غير تسليم المفاتيح، وتسليم المفاتيح في حد ذاته هو ثقة لابنه لما عُرف عنه من الأمانة والزهد، ولا يمثل ذلك أنها وصية لخلافته.

لأنه لو كان ذلك صحيحاً لما بادر محمد بن المتوكل وبايع ابن عمه أحمد بن الحسن على الفور في اجتماع الغراس عندما عرض عليه القيام بأمر الإمامة، قائلاً أمام الحاضرين «الراجح الصنو الصفي أحمد بن الحسن لما ذكرتم من حفظ بيضة الإسلام» (٢) .

ويؤكد هذا ما أشار إليه المؤرخ يحيى بن الحسين ان المتوكل قال لمحمد ولده في وصيته الأخيرة: «إن وقع عليه حال فلا يعدل عن احمد بن الحسن لأجل يباشر علي بن احمد وغيره من أولاد المؤيد» (٣).

وبذلك يرجح أن تكون الأوضاع العامة التي عاشها المتوكل على الله اسماعيل وتداعياتها الخطيرة والتي كان وراءها المتنفذون الساعون لخلافته أو للحصول على مكاسب مادية بعده هي فعل ذلك فإنه سيركبهم بمركب صعب لايرجى منه خير ولا طاقة لهم في مواجهة الجميع خاصة وأنه قد رأى بام عينيه وسمع بأذنيه وهو مريض في الفراش ظهور الدعوات للإمامة من كل جانب وبرزت بشكل واضح من ابن أخيه في صعدة علي بن احمد بن القاسم مما ولد في نفسه استياء كبيراً وجعله يجهز جيشاً لمحاربته ولكنه توفي قبل أن يحدث مثل هذا وترك الأمور على هذا النحو من الاضطراب وعدم الاستقرار.

ومن هنا يقرأ الأمر من واقع وصيته ان المتوكل قد رجح عقله وعرف الواقع بقضه وقضيضه فكانت لديه عاطفة الأبوة أقوى من حب السلطة والشهرة فجنب أولاده الدخول في مغامرة ودروب وعرة غير محسوبة لاترى نهايتها فأوصى بما اطمأنت به نفسه وبما وجد أنه من مصلحة أولاده بعده بعيداً عن الإمامة والحكم تاركاً لهم ما يريدون فعله في قادم الأيام من مواقف ورؤى يتحملون المسئولية بما يقومون به بأنفسهم ولايحاسبونه عليها.

ترتيب انتقال السلطة في عهد المتوكل ترك اشكالية كبيرة وتواصل في كل فترات الأئمة ماجعل الاضطراب مستمراً والاوضاع غير مستقرة

أما افتراض انه التزم بقواعد الزيدية ولم يوص بخلافته تجنباً للمخالفة فإن هذا الأمر لو كان في ذهنه وتفكيره وله رغبة في التوريث وهذا هو المانع الوحيد أمامه للتخلص من هذا القيد بسهولة وهو أن يجري الأمر بحسب ما سار عليه الأولون وهو أن يجتمع عدد من العلماء المختارين من الزيدية فيزكون ويختارون خليفة الإمام وهو قادر على ذلك في ظل هيبته ومكانته وسلطانه وخزائنه وأمواله ويتنازل عن الإمامة لأحد أبنائه تحت مبرر الاختيار.

وفي هذه الحالة فإن مسألة ترتيب انتقال السلطة في عهده قد تركت اشكالية كبيرة ليس لمن بعده ولكنها تواصلت في كل فترات الأئمة الزيديين اللاحقين، فلا هي تتم بالاختيار الصحيح وبحسب الشروط ولا بالتوريث فظلت عائمة بين هذا وذاك ولكل مجتهد فيها نصيب ومن فكر من الأئمة أن يخلف بعده من يرغب فيه فإنه قبل كل شيء يقدر الموقف إن كان ذلك ممكناً أو غير ممكن فيتصرف في ضوئه وعلى ذلك سارت الأمور، وبالتالي يعتقد ان ماعمله أولاد المتوكل فيما بعد من الدعوات وما دخلوا فيه من التنافس والصراع على السلطة ليست إلاّ مواقف أملتها عليهم وقائع الأحداث وتضييق الخناق عليهم وتهديدهم بعزلهم من الولايات التي يحكمونها وشعورهم أن هناك من يريد ان يقصيهم من كل مكتسبات أبيهم ومنجزاته ومكانته والتنكر بما اعطاه وقدمه لبيت القاسم في هذا المجال فدخلوا في هذه الخصومة وهذا الصراع تحت مبرر البقاء وحالهم في ذلك بحسب المثل «مرغم أخاك لايطل» ولكنهم كانوا يفتقدون إلى المقدرة العسكرية التي يمتلكها غيرهم وبالتالي كانت قوة السيف والمال أقوى من الحجة التي كانوا يعتقدون انها طريقهم إلى الإمامة والحكم..أما الأمر الآخر الذي يجدر التعليق عليه والوقوف عنده في خضم هذا الصراع المحتدم هو طبيعة الخلافات التي اوصلت الأمور إلى هذا الاقتتال الذي لم يعد يفرق بين الاخ واخيه والابن وابيه فتنازعت القوى على المصالح الشخصية وتغليبها على ماعداها غير آبهين بالروابط العائلية وما يفترض ان يسود الأسرة المحبة بين افرادها، فكانت السلطة في نظر الجميع هي مغنماً أكثر منها مغرماً، وما تلك الادعاءات بالأحقية لشخص دون آخر إلاّ حجة وأعذار للوصول إلى تلك الغاية فتسابق الجميع لأجلها فهي طريق الثروة والمجد وإلاّ كيف يفسر هذا الصراع الذي يذكر بقصة هابيل وقابيل وبعيدها إلى واجهة الأحداث في العصر الحديث إلاّ المصالح الدنيوية وحب الذات وشهوة السلطة لأنه في جميع مراحل الاختلاف والصراع كانت تسوى المنازعات بتقسيم مناطق النفوذ بين المتصارعين الذين يملكون القدرة على تحريك الأحداث في وجه أي إمام قائم

وقد جرت العادة أن الفتن لاتخمد إلاّ بهذا التقسيم الذي يكون غالباً قسمة «ضيزى» أما الباقون فإنهم خارج هذا الواقع بعيدون عنه لايحصلون إلاّ على ماتبسر من خلال التقرب لهذا أو ذاك من المنتصرين مع انهم من نفس الأسرة.

وقد تجسد ذلك في أكثر من موقف حيث طغيان المصلحة على غيرها من القرابة، فعندما تنازع المتوكل على الله اسماعيل مع اخيه احمد على الإمامة بعد وفاة أخيهم المؤيد الكبير محمد كان المتوكل أكثر قدرة على معرفة الاحتياجات الخاصة والأبعاد النفسية والمتطلبات المادية والمعنوية لأفراد الأسرة المؤثرين فكسبهم إلى صفه بالوعود وتقسيم الولايات فيما بينهم «فنجده بعد كل من يبايعه بالبذل والعطاء خاصة محمد بن الحسن وأخاه احمد بن الحسن اللذين كانا السند الأول له فجعل لهم جميع اليمن الأسفل ولم يقتصر عطاؤه لهما لكنه اعطى الكثير من أبناء أخوته مايهوونه فولى الحسين بن الإمام المؤيد على بلاد عفار وشهارة والشرف الأسفل وأعطى محمد بن الحسين حفاش وملحان والشرف الأعلى وكان توزيعه الولايات لأبناء أخوته قبل ان يحسم الأمر وكان يعدهم بالعطاء لأنه كان عند اعلان إمامته يشكو من قلة ذات اليد ولم يكن أمامه إلاّ الوعود، وبهذه السياسة التي اتبعها اسماعيل تمكن من كسب أهم ابناء الأسرة إلى جانبه حيث بايعوه وساندوه في دعوته» (٤).

وهذا في الحقيقة لايقلل من كونه كان أفضل من أخيه احمد علماً وإدارة وحنكة بشهادة الكثيرين ولكن لو طرحت هذه الميزات العلمية في ميدان الصراع والتنافس لوجدها لما افلح في أن يكون إماماً ولكن الشروط اكتملت بتوزيع المصالح على الآخرين من أفراد الأسرة.

بينما أخوه احمد كان مثل اخيه محمد المؤيد كثير الحرص في صرف الأموال، وعندما أشار عليه البعض بأنه يجب أن يولي أولاده واولاد اخوته أجاب بأنه «لايصير إلى أحد منهم غير ما كان في مدة المؤيد بالله ولاشير» (٥) .

وبذلك كيف يمكن لأي متابع ان يحكم ان ما جرى في إطار الصراع على الحكم هي روابط اسرية وعنصرية وسلالية كحاصل جمع وكفى وتصبح الأسرة بذلك أمام المشهد كلاً لايتجزأ.

هذا تشخيص قاصر فما حدث من الحروب والاقتتال والجراحات والآلام التي سجلتها ذاكرة الأبناء من بعد آبائهم في الأسرة الواحدة وأدت إلى ما أدت إليه من توارث الخصومة أجيالاً بعد أجيال إنما تؤكد أن القرابة لوحدها لم تكن المحدد النهائي لطبيعة العلاقات بين الأسر المختلفة التي تتشظى وتتناثر وتتنوع ثقافتها وأسلوب حياتها بشكل مختلف عن الأخرى سواء في الحياة الخاصة أو العامة في الغنى أو الفقر أو في طريقة الحكم من عدل أو ظلم.

فالتعميم على أسرة غير منضبط لا بالمعنى ولا بالعدل لأنه لو كان الجميع في بوتقة واحدة لما وصلت الأمور إلى هذا التشرذم وتمزق الأواصر والروابط الأسرية بين أفرادها فالكل يحارب الكل وأحياناً لم يعد من يبقى فيهم ليتدخل ويحكم.. وهنا يتوجب على دارسي التاريخ التأمل في واقع الماضي ومحاسبة المتصارعين على الحكم كأفراد وليس كأسر وعائلات حتى تكون الأمور أقرب إلى الحقيقة وبعيدة عن الزيغ والخيال فوضع الجميع في خانة واحدة في المسئولية إزاء قضايا كبرى أو صغرى حصلت، فيه اجحاف كبير وتفسيرات فيها من الإسقاطات النفسية أكثر ما فيها من الوقائع العملية لأن المنطق السليم يقضي إلى ان كل فرد يحاسب بما فعلت يداه، لنقال لفلان أحسنت وفلان أخطأت وأسأت مصداقاً لقوله تعالى «ولا تزر وازرة وزر أخرى»، وقوله تعالى «ربنا لاتزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا» وقوله «وقل ربي زدني علماً».

لأن العموميات قد أوقعت كثيراً من المجتمعات في حالة من الضغائن والحقد والصراع على المستوى الاسري او القبلي أو المناطقي او المذهبي وغيره وتوارثت مثل هذا التراث السيئ المشحون بالضغائن والاحقاد والعصبيات الأجيال عبر التاريخ وهو ما أدى ويؤدي إلى تفكيك عرى الوحدة الوطنية ووحدة المجتمع ووحدة الأمة، ومعها يتعرض أمن البلاد إلى الخطر وهذا ماألجب أن يستمر في بلد كاليمن يكفيه من المجاهيل وتعدد المذاهب والقبائل والقات والسلاح وماهو عليه من التخلف في البنى الاقتصادية والاجتماعية فلا يزاد ظلماً فوق ماهو عليه.. لذلك يستوجب التأني ودراسة حقائق التاريخ وإبرازها أمام الأجيال القادمة بموضوعية ومصداقية ليتعرفوا على الوقائع كما هي حتى يحسنوا قيماً بعد إصدار الأحكام فيما يختلفون عليه من مناهج في الحياة في شتى الجوانب وأن تتحول الاختلافات بينهم إلى ما يفيد البلاد لا إلى ما يدمرها ليكون التاريخ فعلاً عبراً للأجيال بالأقوال والأفعال، ونبراساً يهدمهم بالقوة لا بالضعف..وقد استوجب التنوية في هذا المجال هنا لأن المراحل اللاحقة لصراع الأسر على الحكم كان أوسع انتشاراً وأكثر استفحالاً وأصيب باضراره الجميع الأسرة والمجتمع في غالبية الدول التي حكمت اليمن سواء أكانت زيدية أو سنية، وهو ما سيتم تناوله في الأعداد القادمة.□

■ الهوامش

(١) د. أمة الغفور عبدالرحمن الأمير- الأوضاع السياسية والاجتماعية في اليمن في النصف الثاني من القرن الحادي عشر الهجري السابع عشر الميلادي «بهجة الزمان» مجلد ٣ ص٩٣٢،٩٣٣

(٢) ص١٤٢ أمة الغفور الأمير- الأوضاع السياسية في اليمن

(٣) نفس ص١٤٤

(٤) نفس المرجع السابق ص٣٣، ٣٤ ج١

(٥) نفسه ص٣٤

المؤسسات الدستورية وغياب الأحزاب

■ التطورات والتحديات كماً ونوعاً والنتائج التي حققتها الأحزاب في الدول الديمقراطية المتقدمة والنامية.. على مستوى بنائها الداخلي وبرامجها التي اشتملت على مختلف الأنشطة والفعاليات الانتخابية والسياسية والاجتماعية والثقافية.. إلخ.. جعلت معظمها تحتل مكانة مرموقة سواءً أكانت سلطة أو معارضة، وذلك نتيجة للدعم والتشجيع والوعي بأهميتها وكذلك القول بعدم إمكانية قيام النظام السياسي بدون وجود الأحزاب.

ناصر محمد العطار

ومن هنا قام المشرعون وفقهاء القانون بوضع النصوص القانونية ضمن الدساتير والقوانين والمتعلقة بتحديد شكل النظام السياسي والحقوق والحريات الأساسية والعامة الممنوحة للمواطنين وكل ما يتعلق بتكوين الأحزاب والشروط والإجراءات الواجب اتباعها لتأسيس الحزب أو لممارسته لأنشطته وكل ما يتعلق بإدارة وتنظيم الأعمال الانتخابية.. واعتبار الأحزاب من حيث طبيعة عملها كما لو كانت من المرافق العامة من حيث منحها الشخصية الاعتبارية واعتبارها من حيث إدارة أموالها وتسيير شئونها كالأموال العامة والقائمين عليها والموظفين العموميين.. الخ.

ليس من حق الأحزاب تعطيل الدستور والقوانين

أما الحياة العملية للأحزاب فقد وصلت إلى ذروتها في أغلب الدول الديمقراطية وبالتحديد الأحزاب التي وعت وأدركت الأدوار الملقاة على عاتقها والتزمت بمصالح المجتمع وبالدستور، وبالقوانين والثوابت الوطنية وابتعدت عن الولاءات الضيقة وتغليب المصالح الشخصية والحزبية على المصالح الوطنية وشواهد ذلك بارزة من دولة لأخرى بما تحقق من الاستقرار السياسي والتداول السلمي للسلطة والاسهام في إزالة المعوقات والصعوبات التي تواجه أحداث النهضة الشاملة للشعوب والتي كان يعزو أسباب ظهورها إلى آثار ومخلفات الأنظمة البائدة والنازية والاستعمارية وما ألحقته من جهل وتخلف وتفكك اجتماعي وسياسي.. الخ.

ومع كل هذا إلاّ أن الجميع وفي كافة دول العالم لم يناد أو يشرع أو يطالب أو حتى يتخيل اعتبار الأحزاب ومصالحها فوق المؤسسات الدستورية ومتمسكة في مهامها وواجباتها ومن هذا المنطلق يعتبر الدستور والقوانين نافذة وملزمة للجميع أفراداً وأحزاباً ولايسمح للأحزاب مجتمعة أو منفردة وتحت أي ظرف أو مبرر أن تتفق فيما بينها أو تمارس أنشطة من شأنها تعطيل أو إعاقة تنفيذ الدستور والقوانين أو ان تجعل من نفسها معنية بتطبيقها بدلاً عن المؤسسات الدستورية.

والقول بغير هذا منبوذ ومرفوض نظرياً وعملياً ولكل مبصر أن يقرأ ويتابع المجريات في جميع انحاء العالم وسيجد ما يؤكد صحة ما نقوله.

وما يهمنا في هذا هو التطرق والتنويه وفقاً للدستور والقوانين وما يوجبه العقل والمنطق بما يجب أن تضطلع به المؤسسات الدستورية لاستكمال اجراءاتها ذات الصلة بالإعداد والتحضير لإجراء الانتخابات النيابية إبريل ٢٠١١م والتي علقت بتساهل ولا مبالاة بالمواعيد الدستورية التي يجب التقيد بها حتى يتمكن الشعب من ممارسة حقه بالانتخاب ويسير شئونه بنفسه والاحتكام لنتائج الصندوق وإرادة الشعب.. ونؤكد ومعنا كل مبصر كم هي فداحة التمادي في استهلاك الوقت الذي يهدر من قبل المتنفذين في اللقاء المشترك والذي يتجاوز ما يقارب أكثر من ثلثي الفترة التي يجب أن تنفذ فيها بنود الحوار وأكثر من ربع المدة المحددة لإجراء التعديلات الدستورية والقانونية ذات الصلة بالنظام السياسي والأمني والإعداد والتحضير لإجراء الانتخابات في موعدها أبريل ٢٠١١م والانجرار نحو الفخ الذي ينصبه متنفذو المشترك والمتربصون بالوطن وذلك بالوصول إلى الفراغ الدستوري والذي نسأل الله ان يجنب الوطن من وقوعه لما سيترتب عليه من ضرر بحق الوطن والشعب.

ويتضح أن الأعمال الانتخابية والتعديلات الدستورية يستلزم لتنفيذها الاحتكام للدستور والقوانين وبالتحديد مايلي:

- سرعة صدور قرار جمهوري بتسمية بقية أعضاء اللجنة العليا للانتخابات وفقاً لقرار مجلس النواب الصادر عن جلسته ١٨ / ٨ / ٢٠٠٨م بإقرار المرشحين وتمكينها من تنفيذ مهامها.

- سرعة إعداد وتقديم طلبات تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور المتعلقة بالنظام السياسي والنظام الانتخابي لمجلس النواب من قبل رئيس الجمهورية أو بطلب موقع من ثلثي أعضاء مجلس النواب حتى يتمكن المجلس من مناقشتها واتخاذ قراراته بشأنها بالموافقة والتي على ضوئها سيتطلب الاستفتاء عليها من قبل الشعب..ومن ثم تقديم التعديلات على القوانين أو اصدار قوانين جديدة تواكباً وانسجاماً مع التعديلات الدستورية وأخيراً الإعداد والتحضير والتنفيذ لإجراء الانتخابات النيابية وكل ذلك منوط بالمؤسسات الدستورية دون غيرها ويتطلب فترات زمنية لتنفيذ مهام اجبارية لاتتم التعديلات الدستورية أو الانتخابات إلاّ بها وفقاً لنصوص المواد (٨٥،٦٨،٦٢، والمادة ١١٩ فقرة «٨» المادتين ١٥٨،١٥٩) من الدستور، واحتكام قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم «١٣» لسنة ٢٠٠١م وتعديلاته وبالتحديد أحكام الباب الثاني والباب الثالث والرابع والباب الخامس والمتعلقة بتحديد الاحكام ذات الصلة بالمؤسسات الدستورية ومهامها.

استهلاك وقت الحوار من قبل المشترك ليس في مصلحتهم ومصلحة البلد عموماً

- باعتبار رئيس الجمهورية هو المعني بتجسيد إرادة الشعب واحترام الدستور والقانون وحماية الوحدة الوطنية ومبادئ وأهداف الثورتين والالتزام بالتداول السلمي للسلطة.. الخ.

- أن مجلس النواب السلطة التشريعية المعني بإقرار القوانين والتعديلات الدستورية وان عضو مجلس النواب يمثل الشعب ويراعي المصالح العامة ولايقيد نيابته قيد أو شرط.

- أن اللجنة العليا للانتخابات هيئة عليا مستقلة ومحايدة تعمل بعيدة عن الأحزاب أو أي جهة أخرى ولايجوز التدخل في شئونها أو أعمالها..

فهل من مجال للشك بأن الأحزاب من حقها أو من صلاحيتها تعطيل الدستور والقوانين وإعاقة المؤسسات الدستورية من القيام بواجباتها؟ □